جـامعــة قاصدي مرباح، ورقـلـة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية ،علوم التسييـــر
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنـــــــوان:

دور جـودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصـــــــاح المحاسبي في ظل الظلم المحاسبي المالـــي

- دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة و المالية بولاية ورقلـــــــة خلال سنة 2015 -

من إعداد الطالب: يوســـف حكـــوم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:26مـــاي 2015
أمـــام اللجنة المكونة من الســـــادة:

د/ الحاج عرابة أستاذ محاضر(أ) جامعة ورقلة) رئيسا
د /محمد زرقـون أستاذ محاضر (أ)جامعة ورقلة) مشرفا
أ /خير الدين قريشي أستاذ مساعد (أ) جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعيـــــــة 2015/2014

جـامعــة قاصدي مرباح، ورقـلـة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية ،علوم التسييـــر
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنـــــــوان:

دور جـودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصـــــــاح المحاسبي في ظل الظلم المحاسبي المالـــي

- دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة و المالية بولاية ورقلـــــــة خلال سنة 2015 -

من إعداد الطالب: يوســـف حكـــوم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:26مـــاي 2015
أمـــام اللجنة المكونة من الســـــادة:

د/ الحاج عرابة أستاذ محاضر(أ) جامعة ورقلة) رئيسا
د /محمد زرقـون أستاذ محاضر (أ)جامعة ورقلة) مشرفا
أ /خير الدين قريشي أستاذ مساعد (أ) جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعيـــــــة 2015/2014

الإهـــــداء

سبحـــــــان الذي وهـــــبنا نعمـــــة العقـــــــــــــل

سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

خير الخلق الله أجمعين أما بعد

إلى أغلى ما وهبتني الحياة عائلتي الكبيرة

إلى والدي ووالدتي .... أطال الله في عمرهما

وإلى زوجتي الحبيبة

إلى إخوتي وإلى أعز الأصدقاء والزملاء إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من له الفضل في انجاز هذا العمل

يوســـف حكـــــوم

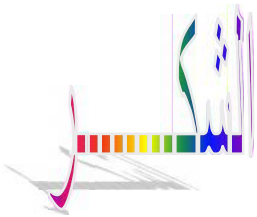

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص لكل من ساهم من بعيد أو قريب لقول رسول الله صلي الله عليه وسلم « التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله »

في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الدكتور المشرف زرقون محمد الذي لم يبخل علي بتوجهاته طيلة عملية الإشراف .

وكما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل الأستاذ فؤاد صديقي الدكتور هواري سوسي والاستاذ قزون محمد العربي والأستاذ مقدم خالد كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات .

وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل .

الملخــص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح خصوصا بعد آربع سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، الأمر الذي دفعنا إلى تقييم جودة المعلومة المالية والوقوف على أهم النقاط التي أثرت في دور المعلومة المالية كوسيلة يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية ومدى استفادة جميع الأطراف منها في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية وعلى ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توفر المؤسسات معلومات مالية تحقق أهداف الإفصاح العام؛
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية بجودة عالية؛
- يتوافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية بشكل عام على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسب.

الكلمـات المفتاحيـة: جـودة المعلومـة الماليـة، إفصـاح المحاسـبي، نظـام المحاسـبي المـالي، معـايير المحاسـبة الدوليـة IAS/IFRS

Abstract:

This study aims at discovering the role of the quality of financial information in reinforcing the disclosure specifically after four years since the application of (SCF), A fact which prompted us to evaluated the quality of the financial information, we also intend to cast light on the main aspects which effected the role of the financial information as a crucial means in financial decision-making and the extent to which all the parties benifit from it, this is all done within the Algerian accounting environment and in the light of international accounting standards.

Results reached are as follows:

- Enterprises provide financial information that fulfits public disclosure purposes;
- SCF provides hight quality financial information;
- SCF correspends on the whole, which the inernational accounting standards and the accounting disclosure.

Keywords:
Quality of financial information, Accounting disclosure, System Comptable Financier, International accounting standards IAS/IFRS.

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة نتائج التمثيل البياني	VIII
قائمة الملاحق	XI
قائمة الاختصارات والرموز	X
المقدمة	ب
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	1
المبحث الأول : أهمية جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول الموضوع	17
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	24
المبحث الأول: الطرق والأدوات المتبعة في الدراسة	25
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	29
الخاتمة	49
المراجع	52
الملاحق	55
الفهرس	70

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
01	يوضح عينة الدراسة	27
02	مقياس ليكارت الثلاثي	28
03	اشكالية توفير المؤسسات لمعلومات مالية عالية الجودة تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي	33
04	خاصية قابلية الفهم	34
05	خاصية الملائمة	35
06	خاصية قابلية المقارنة	35
07	الموثوقية	36
08	معامل بيرسون لقياس الاتساق الداخلي	36
09	أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS	37
10	مقارنة إجابات الأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة	38
11	نتائج اختبار(T) حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة حسبٍ رأي المهنيين والأكاديميين	46

قائمة نتائج التمثيل البيانـــي

رقم الملحق	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	التمثيل البياني حسب مؤهلاتهم العلمية	30
02	التمثيل البياني حسب عدد المستوى الوظيفي	30
03	التمثيل البياني حسب عدد سنوات الخبرة	31
04	التمثيل البياني حسب التخصص العلمي	31

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استمارة الاستبيان	55
02	خصائص عينة الدراسة	60
03	الأساتذة المحكمين	60
04	نتائج قياس ثبات معامل ألفا كرونباخ	62
05	نتائج المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية	63
06	نتائج اختبارات معامل بيرسون	65
07	نتائج اختبارات (T- test) الخاصة بالفرضية الثانية	66
08	نتائج اختبارات (T- test) الخاصة بالفرضية الثالثة	68

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لتقارير المالية
IASB	International Accounting Standards Bored	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SCF	Systéme Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package for Social Science	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

توطئـــــــة:

يعيش العالم تطورات هائلة في مختلف المجالات ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات، وخرجت عن الاتجاهات التقليدية المعروفة بمسك الدفاتر وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير معلومات، ومن هنا جاء التركيز على جودة المعلومة المالية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عمليات اتخاذ القرارات، وبما أن توفير تلك المعلومات يمثل وظيفة أساسية من نظام المعلومات المحاسبي فانه للوصول إلى هذه الغاية لا بد من توفر بعض الخصائص النوعية في مخرجات النظام المحاسبي، والتي تقدم في شكل تقارير مالية متعددة.

ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات المالية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية فقد حظيت جودة المعلومات المالية بالكثير من الاهتمام من خلال العديد من الدراسات، على سبيل المثال دراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية سنة 1980 الذي أصدر فيها القائمة رقم (02) بعنوان "معايير جودة المعلومات المحاسبية"، والتي قام المجلس بإصدارها بهدف تحقيق التأصيل ألمفاهيمي للمحاسبة وتطوراتها بمجموعة من القواعد والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية وفعالية التقارير المالية المنشورة لمختلف الأطراف المستفيدة منها.

وفي ضوء كل هذا ومن أجل إيجاد توافق محاسبي طبقت الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية،ا لم والذي يهدف إلى التقليل من الفروقات في الممارسة المحاسبية ومخرجات النظام المحاسبي، وقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لجودة المعلومة وللأطراف المستخدمة لها وذلك من خلال كمية الإفصاح في القوائم المالية وملحقاتها.

ومن خلال ما سبق نصيغ إشكالية الدراسة في الشكل التالي:

ما مدى مساهمة جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؟

وانطلاقا من الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توفر المؤسسات الاقتصادية معلومات مالية تساهم في تحقيق أهداف الإفصاح؟

2- ما أثر توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات بجودة عالية

3- ما أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في إنتاج معلومات مالية عالية الجودة؟

فرضيات البحث:

بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية:

1- توفر المؤسسات الاقتصادية معلومات مالية تساهم في تحقيق أهداف الإفصاح العام.

2- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية بجودة عالية.

3-هل يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في توفير جودة المعلومات المالية.

مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية أهمها:

1- دراسة مدى تأثر مخرجات النظام المحاسبي بعد 05سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

2- توافق طبيعة الموضوع لمقتضيات إهتمامتي ما بعد التخرج .

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر؛

2- التركيز على أهمية جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي؛

3- الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص جودة المعلومة المالية؛

4- التعرف على أراء المهنيين والأكاديميين المؤهلين وهذا على مستوى كل من مدينة ورقلة، تقرت، حاسي مسعود حول أهمية جودة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة كون أن المعلومات المالية باتت تمثل موردا جوهريا لبيئة الأعمال في عصرنا الحالي، ففي ظل المنافسة الحادة على جذب الاستثمارات والموارد المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات وكافة قطاعات المجتمع، فان التركيز على جودة المعلومات المالية أصبح مهما من أجل احتياجات جميع الفئات المستخدمة لها.

حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في الأتي:

1- الجانب النظري: اقتصرت دراستنا في جانبها النظري على دراسة جودة المعلومة المالية، والإفصاح المحاسبي؛

2- الجانب التطبيقي: بالنسبة للجانب التطبيقي تحدد الدراسة من المجال الزمني بتاريخ :2015/04/01 الى غاية :2015/05/02، والمجال المكاني كل من ورقلة، حاسي مسعود، تقرت.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بهدف الإجابة على إشكالية الموضوع واثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والأطروحات، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت معالجته باستخدام الاستبيان، ولقد تم الاعتماد في التحليل على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Science) نسخة (20) وبرنامج Excel إصدار 2007.

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا للدراسة واجهتنا صعوبة كبيرة فيما يخص الدراسة الميدانية وتتمثل فيما يلي:

1- صعوبة الوصول إلى العينة المراد دراستها خصوصا رؤساء المصالح المالية والمحاسبة؛

2- تزامن الدراسة الميدانية مع أعمال نهاية السنة الأمر الذي جعل الكثير من محافظي الحسابات والمحاسبين والمسيرين الماليين يتردد في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بمضمون البحث سنعتمد التقسيمات التالية:

مقدمة والتي سنحاول من خلالها عرض إشكالية البحث والأسئلة الفرعية والفرضيات، وفصلين **الفصل الأول** قسم إلى مبحثين **المبحث الأول** نتناول فيه جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي، و**المبحث الثاني** نستعرض فيه الدراسات المتعلقة بموضوعنا، أما **الفصل الثاني** متعلق بالدراسة الميدانية وقد قسم الى مبحثين، **المبحث الأول**

نتناول فيه الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة، و**المبحث الثاني** سيخصص لنتائج الدراسة ومناقشتها، لنصل في النهاية إلى **خاتمة** تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

تمهيـــــد :

تعتبر المعلومات المالية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات ووسيلة اتصال بين الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند اتخاذ القرارات، إذ أن تقييم جودة القرار يعتمد على جودة المعلومة المالية المقدمة من خلال القوائم المالية الأساسية والملاحق بعد معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها وتقديمها إلى الجهات المستفيدة منها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على جودة المعلومة المالية وإبراز أهميتها وأهدافها بالإضافة إلى توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه من خلال ما يلي:

- ✓ **المبحث الأول** : ماهية جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي.
- ✓ **المبحث الثاني** : الدراسات النظرية السابقة.

المبحث الأول : ماهية جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي

تلعب المعلومات المالية دورا مهما في العديد من المجالات وذلك لما تملكه من أهمية في اتخاذ مختلف القرارات بالنسبة للعديد من الأطراف، وعليه بات من الضروري مراعاة جميع المراحل التي تمر بها هذه المعلومات، وتشمل المعلومات المالية كافة المعلومات الكمية والغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية في المؤسسة والتي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم الإفصاح عنها في التقارير المالية، وتحدد مفاهيم جودة المعلومات المالية الخصائص التي تتسم بها وتقيم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسات.

المطلب الأول : ماهية جودة المعلومة

1. تعريف جودة المعلومة المالية :

– " هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية."[1]

– جودة المعلومة المالية هي تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

– تعني الجودة المالية في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.[2]

2. العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية :

تعتبر جودة المعلومة المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:

2–1 المقومات المادية : وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

2–2 المقومات البشرية : وتشمل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

---

[1]- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخلة بعنوان "**مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر-النظام المحاسبي المالي SCF-**"، الملتقى العلمي الدولي حول"الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص315.

[2]- ماجد اسماعيل ابو حمام، رسالة ماجيستير بعنوان" **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – غزة، 2009، ص54.

2-3 المقومات المالية : وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

2-4 قاعدة البيانات : وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.[3]

3. مستخدمي المعلومة المالية :

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الفئات في الشكل التالي:[4]

3-1 المستثمرون الحاليون والمحتملون : أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

3-2 الموظفون :

يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3-3 الموردون والدائنون التجاريون:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

3-4 العملاء :

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستثمار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

3-5 المقرضون :

يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

3-6 الحكومة ودوائرها المختلفة :

[3] - **ماجد** اسماعيل أبو حمام، **المرجع**سابق، ص 55.

[4]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، **دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة** 2013، ص 4-5.

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ومدى مساهمة الشركة في الاقتصاد الوطني.

3-7 الجمهور:

يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

4. خصائص جودة المعلومة المالية :

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المالية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.

والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: Fundamental qualitative characteristics

1- الملائمة : Relevance

- **حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات** : "حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة، وتعتبر المعلومات المالية ملائمة اذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية."[5]
- **حسب IASC** : "أي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات."[6]

ولضمان صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية هي:

- **التوقيت المناسب :**

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: "تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فان المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي

[5] - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **المرجع السابق**، ص 7.

[6] - هواري محمد سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان "**نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي** "، الملتقى العلمي الدولي حول"الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 298

تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات."[7]

- **التنبؤ :**

هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.[8]

- **القيمة الرقابية :**

أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.

تعريف (الشيرازي): "لا تقل هذه الخاصية أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات."[9]

2- الموثوقية (التمثيل الصادق) : Faithful representation

- **حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات** : "حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها أي يجب المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة وخالية من الأخطاء ولا يتوقع أن تحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تحقق لأقصى قدر ممكن".[10]
- **حسب AASB** : أن تكون مفيدة، ويجب أيضا أن تكون موثوق بها، معلومات لديها الجودة والموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز وتمثل الواقع بصدق، كما يجب أن تكون معلومات كاملة أي تتصف بالشمولية.[11]

وتتحقق هذه الخاصية من خلال اتصاف المعلومات المالية بالخصائص الثانوية التالية:

---

[7]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **المرجع سابق**، ص 11.
[8]- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مرجع سابق**، ص 312.
[9]- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **المرجع السابق**، ص 302.
[10]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **المرجع سابق**، ص 09.
[11]- بدر الزمان، رسالة ماجيستر بعنوان" **فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"**، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 21.

- **الصدق في التعبير:**

الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه.

- **الحياد :**

هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب أخر، كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.

- **إمكانية التحقق :**

وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.[12]

3- القابلية للمقارنة : Comparability

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: "يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشات المختلفة. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى."[13]

4- القابلية للفهم : Understandability

- **حسب FASB** : "ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية."
- **حسب IASC** : " إن من بين الصفات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية هو أن تكون سهلة ومفهومة من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى

[12]- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **المرجع سابق، ص** 313.
[13]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 10.

مقبول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك، ويجب التنويه إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومات المهمة بحجة صعوبة فهمها."[14]

- **حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات:** تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة الا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.[15]

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومة المالية والمحددات الأساسية لها

1. قياس جودة المعلومة المالية :

إن قياس جودة المعلومة يبقى نسبي،لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقايس الجودة وهي:

1-1 المنفعة : هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتعكس جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها؛
- منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

1-2 الدقة : إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

1-3 التنبؤ : كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة المالية استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

[14]- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مرجع سابق، ص 296.
[15] - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 11.

1-4 الفعالية : هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

1-5 الكفاءة : هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

2. المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية :

حسب الدراسة التي أجرتها IASCF ، هناك قيدين أساسين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي:

أ- الأهمية النسبية :

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف متخذ القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومة المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب أدراجها ومعالجتها بشكل دقيق نتيجة لتعديها عتبة الاعتراف، أما المعلوم غير الهامة نسبيا فالعكس.

إن اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

1- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛
2- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية؛
3- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية؛
4- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية؛
5- العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعة أخرى؛
6- الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

ب- تكلفة المعلومة :

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها.

إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لظهور بصورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

ج- محددات أخرى :

1- العرف الصناعي : هو وعبارة عن عادات يتصف بها إما نشاط معين أو قطاع معين، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط.

2- التحفظ : هو عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسبب تعدد طرف القياس، كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة.

3- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني : من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث والظروف الاقتصادية المتعلقة بها، أي يجب تفضيل الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس وعرض المعلومات المالية.[16]

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية

1. مفهوم المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF :

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال تشريع العديد من المبادئ والطرق المعمول بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتي توفر معلومات مالية عالية الجودة تستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها.

[16] - نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مرجع سابق**، ص 315-317.

- وتعرف المادة 03 من القانون 11-07 النظام المحاسبي المالي على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية".

من خلال تعريف المادة القانونية للنظام المحاسبي المالي نلاحظ ما يلي:

- إدراج عبارة معلومة مالية بدل معلومة محاسبية مما يوحي بالتركيز على الجانب المالي، من خلال تقديم قوائم مالية جاهزة للتحليل؛
- هدف النظام المحاسبي المالي من خلال هذا التعريف هو تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، مما يوحي بمراعاة احتياجات مستخدمي المعلومة المالية.[17]

- تحدد المادة 02 من المرسوم التنفيذي08-156طرق إعداد وشكل وخصائص القوائم المالية التي يجب أن تتسم بها وذلك في نص المادة "إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 07 من القانون رقم 07-11 ، ي"عرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية."
- كما ينص النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومة الواجب توفرها في القوائم المالية وهذا من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08-156 والتي تنص "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح."[18]

2. طرق القياس والتقييم :

يعتمد النظام المحاسبي المالي العديد من طرق وبدائل القياس المحاسبي المتبعة في إنتاج المعلومات المالية، ومما لاشك فيه أن فعالية هذه البدائل لها أثر كبير على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات وهذا ما نجده في الفقرة 1.112 من القرار المؤرخ 2008/07/26 "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى:

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الانجاز؛
- القيمة المحينة.

[17] - خمقاني بدر الزمان، مرجع سابق، ص 48-49.
[18] - المواد 02 و08 من المرسوم التنفيذي 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون11/07 من النظام المحاسبي المالي، ص11-12.

ومن خلال هذه الفقرة يتقيد النظام المحاسبي المالي بالتسجيل بصفة وفية وفق المميزات والحقائق الاقتصادية، المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات المستخدمين الذين يتطلعون إلى معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية التي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.[19]

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي :

اختلفت الآراء حول مفهوم الإفصاح المحاسبي ويمكن عرض أهمها كما يلي:

التعريف الأول : "يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن

تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع."[20]

التعريف الثاني : "هو الإظهار الكامل والواضح (للحقائق أو الظروف المختلفة) في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة."[21]

التعريف الثالث (الشيرازي) : "الإفصاح عن المعلومة المالية يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي القوائم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية."

التعريف الرابع (محمد مطر) : "الإفصاح عن المعلومة هو أن تفصح التقارير المالية والملاحظات عليها والمعلومات الإضافية المرفقة معها عن أية حقائق مالية جوهرية وأية معلومات أخرى بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير، بحيث تمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم."[22]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن الإفصاح عن المعلومات المالية يعني ضرورة احتواء القوائم المالية وكافة ملحقاتها على كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بالنسبة لمستخدميها دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

---

[19]- **القرار المؤرخ في** 2008/07/26، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19 **مارس** 2009، ص 06.

[20]-**طارق عبد العال حماد، التقارير المالية- أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص53.

[21]- بالعيد محمد الكامل، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 10.

[22]- **خمقاني بدر الزمان، مرجع سابق**، ص 73.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يتخذ الإفصاح عدة أشكال وهذا تبعا للغرض المنشود منه، ويمكن عرض أنواع الإفصاح في الشكل التالي:[23]

2-1 الإفصاح الكامل :

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2-2 الإفصاح العادل :

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

2-3 الإفصاح الكافي :

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

2-4 الإفصاح الوقائي :

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصاحب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

2-5 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) :

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر

[23]- خمقاني بدر الزمان، مرجع سابق، ص 74-75.

تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

2-6 الإفصاح التفاضلي:

يعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل، أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة.[24]

2-7 الإفصاح الوقائي :

تهدف المعلومات في ظل هذا النوع من الإفصاح إلى محاولة القضاء على أي أضرار قد تصيب المستثمر العادي من جراء بعض الإجراءات والتعامل غير العادل.[25]

3. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية :

تتمثل المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي في:[26]

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛
- تحديد الأغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية، وهنا يجب ربط هذا العنصر بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، ويتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية مثل المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة، وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المتعارف عليها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والتي تترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بشكل يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.

---

[24]- بالعيد محمد الكامل، مرجع سابق، ص 13.

[25]- **جودي محمد رمزي، مداخلة بعنوان "اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالافصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات "، الملتقى الوطني** حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري"، جامعة بسكرة يومي 06-07 **ماي ماي**2012، ص 11.

[26]- **جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص** 09.

4. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح :

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية عملية ليست عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل أو المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح بالقوائم المالية، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:[27]

أ- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم :

في كل دولة لا بد أن تعطي الشركات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك الشركات، ولاشك في أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة.

ب- الجهات المسؤلة عن وضع المعايير:

الجهات المنظمة والمسؤلة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة.

ج- المنظمات والمؤسسات الدولية :

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات:

- الجمعية الاقتصادية الأوروبية؛
- منظمة الأمم المتحدة؛
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- لجنة معايير المحاسبية الدولية والتي أصبحت تسمى بمجلس معايير المحاسبة الدولية.

5. الأساليب العامة للإفصاح :

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية، وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها البعض، حيث يتوقف استخدام أي من الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، حيث هناك معلومات تعتبر معلومات أساسية يجب إظهارها ضمن القوائم المالية الأساسية، وهناك معلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح

[27]- جودي محمد رمزي، المرجع سابق، ص 09.

عنها في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش، وحتى تكون عملية الإفصاح منظمة هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية منها:[28]

5-1 إعداد القوائم المالية وترتيبها :

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

5-2 الملاحظات الهامشية :

تهدف الملاحظات الهامشية إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أي معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفصيلات أو القيود على المعلومات الواردة القوائم المالية أو معلومات إضافية اقل أهمية.

إن استخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلا عن الاعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية، تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛
- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات؛
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

5-3 الملاحق :

وتشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي؛
- قائمة الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك؛
- قائمة المخزون السلعي؛
- قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها.

[28]- جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 10-11.

4-5 تقرير المراجع:

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى والتي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنها، يهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يستخدم في الإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن المنشأة.

5-5 المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة:

ترد تلك المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط الشركة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا.

المبحث الثاني : الدراسات النظرية السابقة

لقد تم التطرق إلى موضوع جودة المعلومة المالية من قبل العديد من الباحثين والدارسين في مجال المالية والمحاسبة، من خلال جوانب مختلفة وعليه سيعرض هذا المبحث أهم الأبحاث العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أولا : الدراسات العربية

1- دراسة خمقاني بدر الزمان، بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، مذكرة ماجستير في تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012.

تعالج هذه الدراسة إشكالية مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، وهذا من خلال توفيره للإجراءات المحققة للخصائص النوعية لهذه المعلومات وقد اعتمدت الدراسة الأسلوب الاستقصائي عن طريق استبيان لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الحقل المحاسبي في الجزائر بهدف أخذ رأيهم حول مدى كفاية وملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات مالية عالية الجودة.

كما اعتمدت الدراسة أيضا أسلوب دراسة حالة عينة من الشركات البترولية، وذلك من خلال تقييم نظام معلوماتها المحاسبي ومدى التزامه بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي، حيث شملت الدراسة أربعة شركات هي: **ENTP, NAFTAL ,ENAFOR ,ENSP** .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إجماع مهني وأكاديمي الحقل المحاسبي في الجزائر على ملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات مالية عالية الجودة.
- تباين وعدم قدرة نظام المعلومات المحاسبي للشركات البترولية على الالتزام بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، وكذا عدم قدرته على توفير الإجراءات المحققة للخصائص النوعية.

2- دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام، بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية غزة 2009.

الهدف العام من الدراسة هو إبراز أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، من خلال دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح العلاقة المتداخلة بينهما.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي في تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها.

3- دراسة عبد القادر دشاش، بعنوان "أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2009 – 2010، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات والمعلومات المتداولة على ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق الكويت للأوراق المالية، وتناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي ومقوماته وأنواعه بالإضافة إلى مفاهيم حول المعلومات المالية وخصائصها، وقد أجريت دراسة ميدانية لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك تأثير للمعلومات المالية على القرار الاستثماري؛
- المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت أكثر تأثيرا من المعلومات المتداولة في السوق.

4- دراسة خير الدين قريشي، بعنوان"دور المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الافلاس، دراسة عينة من الشركات الجزائرية، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012.

تهدف الدراسة إلى إثبات مقدرة المعلومة المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي على التنبؤ بخطر الإفلاس، بالتركيز على جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر نقطة قوة في النظام المحاسبي المالي، واعتمدت الدراسة على نموذج مكون من نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المعلومات التي أضافها النظام المحاسبي المالي تفيد في التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة؛
- إمكانية الوصول إلى نموذج ذو قدرة تنبؤية بخطر الإفلاس انطلاقا من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.

5- دراسة أحلام عباس، بعنوان "أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية ، مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

تهدف الدراسة إلى تبيان أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية، وهذا من خلال قياس تأثير الخصائص الأساسية للمعلومة المحاسبية ومكوناتها وتأثير الخصائص الثانوية المحاسبية ومكوناتها.

وتمت الدراسة من خلال دراسة عينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ليس هناك حرص من قبل المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية؛
- هناك تأثيرا عاليا للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Fredy van Beest ،Geert Braam ،Suzanne Boelens ,2009) بعنوان: Quality of Financial Reporting (Measuring qualitative characteristics) Roudboud Univercity Nijmegen The Netherlands

إن الهدف العام من هذه الدراسة هو تقييم جودة التقارير المالية وذلك باستخدام وسائل قياس وبرامج إحصائية من اجل الوقوف علو توفر الخصائص النوعية الأساسية (الملائمة، التمثيل الصادق،) والخصائص النوعية الداعمة (المعززة) (قابلية الفهم، قابلية المقارنة، التوقيت المناسب) وذلك حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وقد اعتمدت هذه الدراسة على 231 تقرير مالي حول الموضوع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة و كذلك سوق الأسهم الهولندية في الفترة 2005، 2007.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- استخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من التغيرات قد طرأت على السوق السبب الذي يدعو إلى اعتماد نموذج رياضي وإحصائي لقياس جودة التقارير المالية.
- الواقع الاقتصادي الحديث يتطلب توفر التقارير المالية على جميع الخصائص النوعية الأساسية والداعمة من أجل تلبية حاجات جميع مستخدميها.
- ضرورة اعتماد مستخدمي التقارير المالية لنموذج إحصائي لقياس جودتها خصوصا المقبلين على شراء الأسهم.

1- دراسة (Ana Lalevic Filipovic 2012) بعنوان: Rivised Qualitative Characteristics Of Financial Statements as Precondition For Strenghtening Information Power On Capital Market Faculity Of Economic, University Of Montenegro

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الإطار ألمفاهيمي لإعداد التقارير المالية في تعزيز الخصائص النوعية للتقارير المالية انطلاقا من خصائص وطبيعة الأسواق الرأسمالية في دعم احتياجات المتعاملين الاقتصاديين ومدى تأثر الأسواق الرأسمالية بالتغيرات الاقتصادية خصوصا الأزمة المالية الأخيرة التي أثرت في العديد من المجالات الاقتصادية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة من المراجعين المؤهلين والمحللين الماليين ومجموعة من أصحاب الأسهم والسماسرة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ضرورة معالجة النقائص التي تم تحديها في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية خصوصا بعد الأزمة المالية.
- مراجعة الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لأهداف التقارير المالية سيساهم في تغيير أهداف المتعاملين الاقتصاديين خاصة في الأسواق الرأسمالية التي للبورصة فيها دور كبير في توفير المعلومات المالية.

3- دراسة (Hoglar Daske And Gunther Gebhardt, 2006)بعنوان: International Financial Reporting " Standards And Expert's of Disclosure Quality" "

الهدف العام من الدراسة هو تقييم جودة التقارير المالية للشركات الأسترالية والألمانية والسويسرية التي كانت السباقة في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث قيمت الدراسة جودة الإفصاح المستخلصة من التحليلات المفصلة للتقارير السنوية المعدة من طرف خبراء محاسبة معروفين، واستخدمت الدراسة خصائص الأرباح كأرقام لتقييم جودة التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح وجودة التقارير المالية قد ازدادت بشكل ملحوظ بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في كل من أستراليا، ألمانيا، سويسرا.

المطلب الثاني : أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال اطلاعنا على أهداف ونتائج الدراسات السابقة يمكننا أن نذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية فيما يلي:

- دراسة "خمقاني بدر الزمان" تتشابه هذه الدراسة والدراسة الحالية كون أن كلا الدراستين تناولتا جودة المعلومة المالية من خلال النظام المحاسبي المالي، لكن الدراسة السابقة تناولته من خلال قدرة نظام المعلومات المحاسبي في توفير الإجراءات المحققة للخصائص الأساسية للمعلومة المالية، والدراسة الحالية عالجت الموضوع من منظور أهمية جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف الإفصاح العام؛
- دراسة "ماجد اسماعيل أبو حمام" تناولت هذه الدراسة جودة التقارير المالية من خلال تأثرها بقواعد الحوكمة، وتتشابه كل من الدراسة السابقة من حيث الإفصاح وجودة المعلومة المالية (التقارير المالية)، والاختلاف هو في المتغير التابع والمتغير المستقل في الدراستين، حيث أن الدراسة السابقة تناولت الإفصاح وجودة التقارير المالية من منظور الإفصاح، وهو ما لم تتناوله الدراسة الحالية، التي تربط بين جودة المعلومة المالية والإفصاح؛
- دراسة "عبد القادر دشاش" تناولت تأثير المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات المتداولة على ترشيد القرارات بسوق الكويت، حيث تطرق الدراسة الى المعلومات المالية من خلال الإفصاح وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية، والاختلاف هو في البيئة المحاسبية؛
- دراسة "خير الدين قريشي" تناولت الدراسة المعلومات المحاسبية ودورها على التنبؤ بالإفلاس، واعتمدت الدراسة على جدول تدفقات الخزينة كأداة تحليل مالي في الدراسة، وتتشابه الدراسة مع الدراسة الحالية كون أن كلا الدراستين تناولنا المعلومات المالية والمحاسبية من منظور النظام المحاسبي المالي؛
- دراسة "أحلام عباس" تناولت الدراسة الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وأثرها على التقارير المالية، ولم تدرس الدراسة خصائص المعلومة المحاسبية من منظور النظام المحاسبي المالي.
- دراسة "**Fredy van Beest, Geert Braam, Suzanne Boelens**" تناولت هذه الدراسة تقييم جودة المعلومة المالية وذلك من خلال استخدام وسائل قياس وبرامج إحصائية للوقوف على توفرها للخصائص النوعية الأساسية والداعمة، والاختلاف هو أن الدراسة الحالية اعتمدت على تحليل نتائج الاستبيان؛
- دراسة"**Ana Lalevic Filipovic** " تناولت هذه الدراسة جودة المعلومة المالية من خلال بيئة الأسواق الرأسمالية ومعرفة مدى تأثر هذه الأسواق بالأزمة المالية الأخيرة، تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال اختلاف البيئة الاقتصادية والمحاسبية المدروسة.

- دراسة **Hoglar Daske And Gunther Gebhardt** " تناولت هذه الدراسات جودة المعلومة المالية من خلال دراسة مجموعة من الدول السباقة في تطبيق معايير الإبلاغ المالي، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث أن كلا الدراستين تناولتا جودة المعلومة المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية.

خلاصة الفصل الأول:

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم جودة المعلومة المالية ومجموعة من المفاهيم المتعلقة بها، كما تناولنا أهدافها، وأهميتها، وتناولنا أيضا الإفصاح المحاسبي من خلال مفاهيمه وأهدافه، بالإضافة إلى ذلك تناولنا أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ويمكننا تلخيص أهم النقاط والنتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الفصل إلى:

- تتمثل جودة المعلومة المالية أساسا في توفر الخصائص النوعية الأساسية والداعمة للمعلومة؛
- تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في توفر معلومات مالية تخدم جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية؛
- يتوفر النظام المحاسبي المالي على مراسيم وقوانين تضمن توفر معلومات مالية بجودة عالية تخدم جميع الإطراف.

المقدمـــــــة

تمهيـــد :

بعد استباقنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تناولنا فيه الإطار النظري لجودة المعلومة المالية وكذلك الإفصاح المحاسبي وأهدافه، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من فئتي الأكاديميين والمهنيين في الميدان المحاسبي بالجزائر، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وبعد 05 سنوات من تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

ولتحقيق هدف هده الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها حول أهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية عالية الجودة وكذلك أهمية توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية ذات جودة عالية والمحور الأخير مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إنتاج معلومات مالية عالية الجودة.

ومن أجل إتمامنا للدراسة لجئنا إلى العديد من المصادر أهمها النظام المحاسبي المالي، وكذا أراء العديد من الأساتذة المتخصصين في هذا المجال، وتناولنا خلال هذا الفصل مبحثين، **المبحث الأول** نستعرض فيه مجتمع وعينة الدراسة والإجراءات المتبعة، **المبحث الثاني** نستعرض فيه نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المبحث الأول : طرق وأدوات الدراسة

من أجل معرفة والوقوف على دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي سعينا في بحثنا هذا إلى اعتماد أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بمعرفة الآراء الشخصية للظواهر، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة (المحاسبين والمسيرين الماليين، محافظي الحسابات)، والأكاديميين (أساتذة في المحاسبة والمالية).

المطلب الأول : الطرق المتبعة في الدراسة

يستعرض هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على فئة المجتمع وعينة الدراسة وأهم مصادر المعلومات.

1- مجتمع وعينة الدراسة :

حرصنا في اختيارنا لمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على اطلاع كافي بالموضوع، ولديهم الخبرة العلمية والعملية، وقد شملت الدراسة كل من ورقلة، تقرت، حاسي مسعود وتتمثل العينة المختارة في كل من المهنيين والأكاديميين والمبينين على النحو التالي:

- المحاسبين والمسيرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الذين تلقوا دورات تكوينية في النظام المحاسبي المالي؛
- محافظي الحسابات؛
- الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والمالية في جامعة ورقلة

ولقد تم توزيع 100 استمارة على النحو التالي:

- 20 استمارة موجهة للأكاديميين، (أساتذة محاسبة والمالية في كل من جامعتي ورقلة)
- 80 استمارة موجهة للمهنيين، (محافظي الحسابات، محاسبين ومسيرين ماليين).

وفي الأخير تقرر الاعتماد على 75 استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة وذلك بعد عدم تسلم لـ12 واستبعاد 13 استمارة للنقص في الإجابات أو لعدم استلامها من المستجوبين.

جدول رقم 01 يوضح عدد الاستمارات الصالحة للدراسة

البيـــان	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	100	100%
عدد الاستمارات المستلمة	88	88%
عدد الاستمارات المفقودة	12	12%
عدد الاستمارات الملغاة	13	13%
عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	75	75%

المصدر: من إعداد الطالب بعد فرز الاستمارات

2- بيانات الدراسة وأدوات جمعها :

أ- بيانات الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المتركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث، وهو ما سنتناول من خلاله دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وذلك بالاعتماد على نوعين أساسين من البيانات :

- **البيانات الثانوية** : وتمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب ما هو متوفر لدينا من وسائل وأدوات من كتب ورسائل ماجستير ودكتوراه ودراسات سابقة للموضوع أن نجمع بيانات كافية حول دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.
- **البيانات الأولية** : وتتمثل في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن يتم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب- أدوات جمع البيانات :

خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستبيان بشكل بسيط، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع وافي بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه

الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، ولقد تم عرض هذا الاستبيان على أساتذة متخصصين في المحاسبة والمالية، وقد تم اعتماد الاستبيان على أساس ملاحظاتهم والتعديلات التي طلبوا بإدخالها.

وبهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان على العينة المستهدفة في الدراسة اعتمدنا عدة طرق نوضحها فيما يلي:

- **المقابلة الشخصية** : وهذا من خلال التسليم المباشر إلى المستجوب مع شرح هدف الدراسة في الكثير من المرات؛
- **البريد الالكتروني** : وهذا من خلال إرسال الاستبيان إلى أساتذة جامعيين.

3- هيكل الاستبيان :

تضمنت الاستمارة مقدمة تعرف موضوع الدراسة المراد دراسته، واحتوت على أربع محاور رئيسية مبينة على النحو التالي:

- المحور الأول: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية؛
- المحور الثاني: تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالإجابة على الفرضيات وقسم الى ثلاثة أقسام هي :
- القسم الأول : تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى حول مدى مساهمة توفير المؤسسة لمعلومة مالية ذات جودة عالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي، واحتوى على 09 اسئلة؛
- القسم الثاني : تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية حول مسا همة توفر الخصائص النوعية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية واحتوى على 16 أسئلة؛
- القسم الثالث : تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة حول مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص جودة المعلومة المالية واحتوى على 09 أسئلة.

ولقد تم إعداد الأسئلة على مقياس "ليكارت" الثلاثي (Likert Scale) والذي يحمل ثلاثة إجابات، وهذا من أجل تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 02 : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن (الدرجة)	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث ص538.

4- متغيرات الدراسة : تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي :

المتغير المستقل : ويمثل جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المتغير التابع : ويتمثل في الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستعملة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان، حيث اعتمدنا في دراستنا على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 20، وبرنامج الجداول الالكترونية (EXCEL) إصدار 2007 وتم الوصول الى:

1- اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Crobach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والنسبة المقبولة لذا المعامل هي 0.60%؛

2- اختبار الارتباط الخطي بيرسون (Pearson) لحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة؛

3- اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T (t- test).

المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها، حيث يتناول المطلب الأول نتائج الدراسة ، وسنحاول في المطلب الثاني تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة

1- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي :

الشكل رقم 01 يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

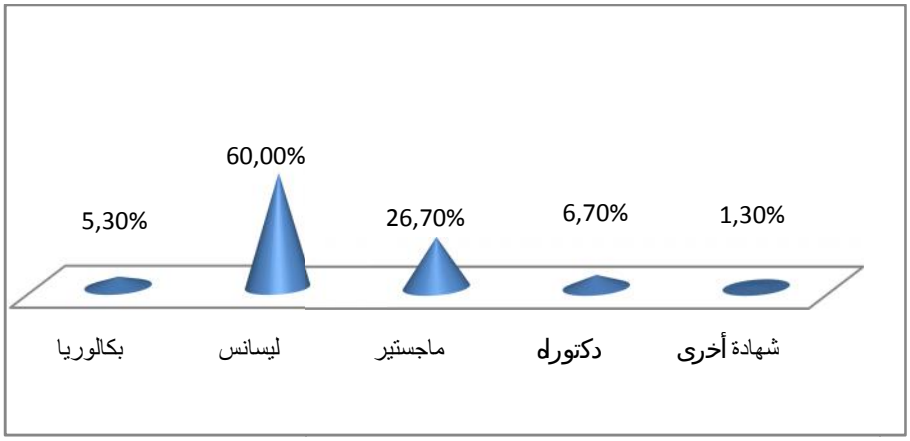

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 60%، ثم تليها العينة الحاصلة على شهادة الماجستير بنسبة 26.70%، ثم العينة الحاصلة على شهادة البكالوريا بنسبة 6.70%، والعينة الحائزة على شهادة البكالوريا بنسبة 5.30%، ثم أخيرا العينة الحائزة على شهادات أخرى بنسبة 1.30%.

2- توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي :

الشكل رقم 02 يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

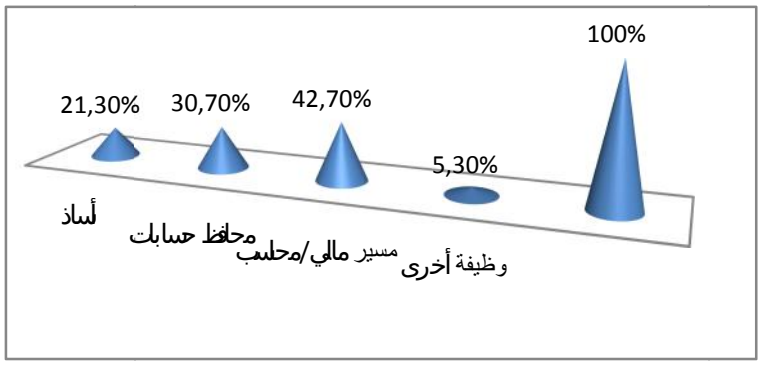

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن نسبة المحاسبين والمسيرين الماليين بنسبة 42.7%، تليها عينة محافظي الحسابات بنسبة 30.70%، وقد بلغت نسبة الأساتذة 21.30%، بينما بلغت نسبة الوظائف الأخرى 5.30%.

3- توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة :

الشكل رقم 03 يوضح: التمثيل البياني لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

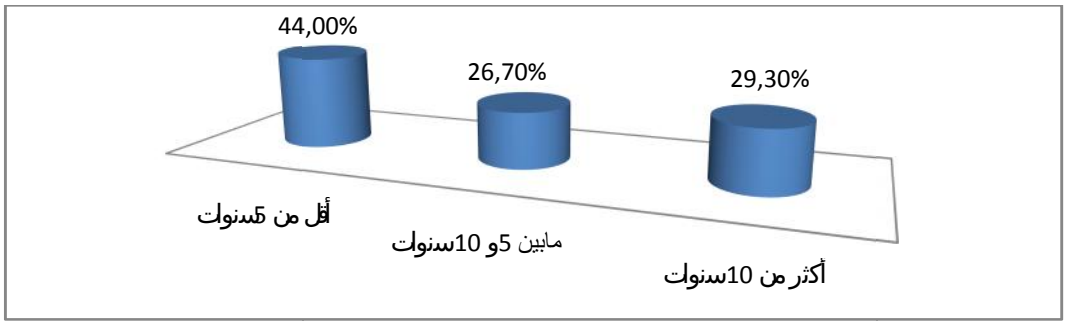

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يبين الشكل أعلاه توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة الخبرة لأقل من 5 سنوات هي الأعلى بـ44%، وتليها مابين 5 و 10سنوات بنسبة 26.70%، وأكثر من 10 سنوات بنسبة 29.30%.

4- توزيع العينة حسب التخصص العلمي :

الشكل رقم 04 يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب التخصص العلمي

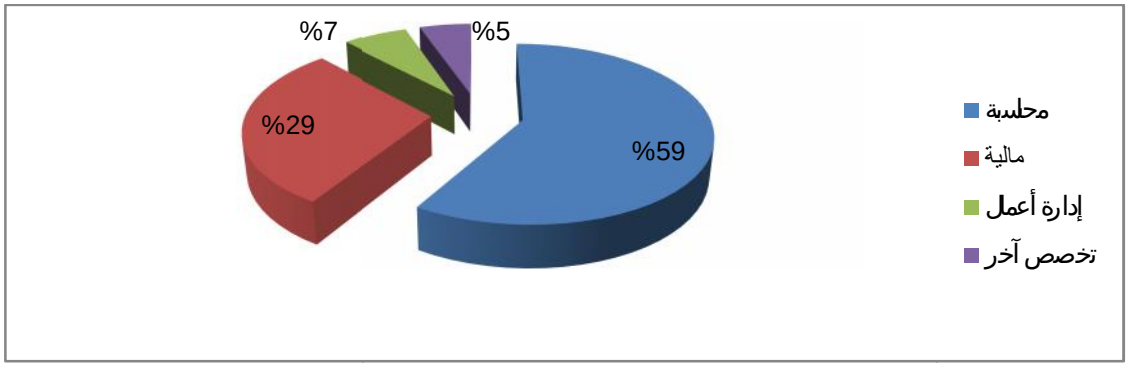

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يوضح الشكل توزيع النسب حسب التخصص العلمي لعينة الدراسة، ونجد أن نسبة تخصص المحاسبة هي الأعلى بـ59%، يليها تخصص المالية بنسبة 29%، ثم تخصص إدارة الأعمال بنسبة 7%، وأقل نسبة هي تخصص أخر بـ5%.

الفرع الثاني : النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان

من خلال هذا العنصر نحاول أن ندرس درجة الموافقة حول دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي، وتم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لقياس ليكارت الثلاثي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

- الرأي غير تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1 إلى 1.66؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجحة من 1.67 إلى 2.33؛
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2.34 إلى 3.

قياس ثبات أسئلة الاستبيان :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Crobach's Alpha) ، والنسبة المقبولة لذا المعامل هي 0.60%،

وعند تطبيق المعامل على إجابات عينة الدراسة والمكونة من 75 مستجوب، وجدنا أن قيمة الثبات ألفا بلغت (0.903)، ما يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا.

1- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الأول :

يصف الجدول رقم(03) وجهة نظر المستجوبين حول مدى قدرة المؤسسة في توفير معلومات مالية عالية الجودة تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم(03) : أهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية عالية الجودة تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
01	تعرض المؤسسة المعلومات بالقوائم المالية من خلال استخدام المصطلحات المتداولة مما يساعد مستخدميها بفهمها بشكل أفضل.	4	9	62	2.77	0.535	3	موافق
		5.3	12	82.7				
02	تقوم المؤسسة بعرض المعلومات المالية بموضوعية مما يمكن مستخدميها من التنبؤ بالأداء المتوقع في الفترات اللاحقة.	4	13	58	2.77	0.559	4	موافق
		5.3	17.3	77.3				
03	تعرض المؤسسة المعلومات المالية بعيدا عن التعقيد والصعوبة مما يجعلها أكثر موضوعية وقابلية للفهم..	8	5	62	2.72	0.648	6	موافق
		10.7	6.7	82.7				
04	تكمن فائدة المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة في قوائمها في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم.	3	11	61	2.77	0.509	2	موافق
		4	14.7	81.3				
05	إعداد المؤسسة للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى توفير معلومات مالية صادقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.	2	13	60	2.77	0.481	1	موافق
		2.7	17.3	80				
06	تتوفر المعلومة المالية التي تقدمها المؤسسة على جميع الخصائص النوعية مما يجعل الاستفادة منها ممكنة من جميع الأطراف ويزيد من درجة تأكدهم.	5	17	53	2.64	0.607	7	موافق
		6.7	22.7	70.7				
07	توفر المؤسسة معلومات مالية إضافية (قوائم تحليلية، تفسيرات، تقارير مكتوبة..)ما يجعل المعلومة المالية أكثر تفصيل ومساعدة لاتخاذ القرارات الحاسمة وهذا ما يعزز أهداف الإفصاح العام.	6	16	53	2.63	0.632	8	موافق
		8	21.3	70.7				
08	توفر المؤسسة معلومات مالية جيدة تساعد مستخدمو القوائم المالية الذين لهم قدر معقول من الدراية والفهم المحاسبي من التعامل والاستفادة منها بشكل أسهل.	7	7	61	2.72	0.627	5	موافق
		9.3	9.3	81.3				
09	تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها.	11	17	47	2.48	0.742	9	موافق
		14.7	22.7	62.7				
	المتوسط العام للمحور الأول				2.69	0.343		موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

1- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثاني:

تصف النتائج التالية وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق الخصائص النوعية الأساسية لمعلومة ذات جودة عالية تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم(04) :خاصية قابلية الفهم

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
01	المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها بسهولة.	2	15	58	2.75	0.496	1	موافق
		2.7	20	77.3				
02	يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة.	5	17	53	2.64	0.607	4	موافق
		6.7	22.7	70.7				
03	يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	6	9	60	2.72	0.605	2	موافق
		8	12	80				
04	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة.	4	14	57	2.71	0.564	3	موافق
		5.3	18.7	76				
	المتوسط العام لخاصية القابلية للفهم				2.53	0.463	-	موافق

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم(05) :خاصية الملائمة

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
01	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة	7	12	56	2.65	0.647	1	موافق
		9.3	16	74.7				
02	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم.	12	25	38	2.35	0.744	4	موافق
		16	33.3	50.7				
03	تساهم المعلومات المالية المقدمة من نظام المعلومات المحاسبي الخاضع لقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي في التقليل من حالات عدم التأكد لدى مستخدميها.	3	27	45	2.56	0.575	2	موافق
		4	36	60				
04	يقدم النظام المحاسبي المالي المعلومات المالية فور حلول التاريخ المحدد مما يسمح أن تكون ملائمة لمستخدميها في الوقت المناسب.	7	19	49	2.56	0.663	3	موافق
		9.3	25.3	65.3				
	المتوسط العام لخاصية الملائمة				2.53	0.463	–	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم(06) :خاصية قابلية المقارنة

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
01	ينص النظام المحاسبي المالي على تماثل طرق التقييم من سنة لأخرى مما يسمح بقابلية مقارنة المعلومة المالية من سنة لأخرى.	7	8	60	2.71	0.632	3	موافق
		9.3	10.7	80				
02	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تخص الدورة السابقة مما يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة للمؤسسة أو مع مؤسسات أخرى.	2	7	66	2.85	0.425	2	موافق
		2.7	9.3	88				
03	إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية.	0	10	65	2.87	0.342	1	موافق
		0	13.3	86.7				
	المتوسط العام لخاصية القابلية للمقارنة				2.81	0.311	–	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم(07) :خاصية الموثوقية

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
01	يغلب النظام المحاسبي المالي الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع وتزيد من ثقة مستخدميها.	8	12	55	2.63	0.673	2	موافق
		10.7	16	73.3				
02	يوفر النظام المحاسبي المالي بدائل قياس جديدة تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.	7	20	48	2.55	0.664	4	موافق
		9.3	26.7	64				
03	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.	6	21	48	2.56	0.642	3	موافق
		8	28	64				
04	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها.	8	21	46	2.51	0.685	5	موافق
		10.7	28	61.3				
05	ينص النظام المحاسبي المالي على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح .	3	12	60	2.76	0.516	1	موافق
		4	16	80				
	المتوسط العام لخاصية الموثوقية				2.60	0.444	–	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم(08): يوضح معامل بيرسون لقياس الاتساق الداخلي للحور الثاني:

الرقم	خصائص المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	درجة الحرية
1	خاصية القابلية للفهم	0.804	0.000
2	خاصية الملائمة	0.826	0.000
3	خاصية القابلية للمقارنة	0.472	0.000
4	خاصية الموثوقية	0.850	0.000

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

2- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثالث :

جدول رقم(09) : أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة:

الرقم	البيان	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
01	يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.	15	20	18	24	42	56	2.36	0.799	9	موافق
02	تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية.	11	14.7	22	29.3	42	56	2.41	0.737	8	موافق
03	تبني النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية وطريقة عرضه يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	5	6.7	17	22.7	53	70.7	2.64	0.607	3	موافق
04	تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في النظام المحاسبي المالي يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	6	8	15	20	54	72	2.64	0.629	4	موافق
05	يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافة نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية في التسجيل المحاسبي للمعاملات.	7	9.3	20	26.7	48	64	2.55	0.664	7	موافق
06	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.	3	4	15	20	57	76	2.72	0.534	2	موافق
07	يتماشى النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص إلزام المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي على تقديم جميع المعلومات الخصوصية والضرورية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها.	2	2.7	26	34.7	47	62.7	2.60	,0.545	6	موافق
08	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية.	5	6.7	18	24	52	69.3	2.63	0.610	5	موافق
09	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة.	0	0	21	28	54	72	2.72	0.452	1	موافق
	المتوسط العام للمحور الثالث							2.59	0.361	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم(10) : مقارنة إجابات الأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة:

الرقم	البيان	الأكاديميين		المهنيين	
		المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
01	يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.	2.31	موافق	2.37	موافق
02	تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية.	2.00	موافق	2.53	موافق
03	تبني النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية وطريقة عرضه يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	2.50	موافق	2.68	موافق
04	تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في النظام المحاسبي المالي يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	2.62	موافق	2.64	موافق
05	يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافة نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية في التسجيل المحاسبي للمعاملات.	2.31	موافق	2.61	موافق
06	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.	2.69	موافق	2.73	موافق
07	يتماشى النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص إلزام المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي على تقديم جميع المعلومات الخصوصية والضرورية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها.	2.69	موافق	2.58	موافق
08	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية.	2.50	موافق	2.66	موافق
09	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة.	2.69	موافق	2.73	موافق
	المتوسط العام للمحور الثالث	2.62	موافق	2.61	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

المطلب الثاني: اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسية

نعرض من خلال هذا العنصر نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات المستجوبين، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، والتي تصب في دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

1- قاعدة القرار بالنسبة لقبول الفرضية (اختبار الفرضيات) :

لقد اعتمدنا في تحليل نتائج الفرضيات الصيغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة :

- **الفرضية العدمية (الفرضية الصفرية)** Ho: تعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب للاختبار، وقبولها يعني رفض نتائج العينة.
- **الفرضية البديلة H1**: تعني وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب، وتقبل في حالة رفض الفرضية الصفرية Ho.
- **كيفية اختيار الفروض**: نقوم بقبول الفرضية العدمية باختبار (t- test) إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة للدراسة (0.05) ونرفضها عكس ذلك.

2- تحليل وتفسير مناقشة المحور الأول من الاستبيان المتعلق بأهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية عالية الجودة :

يصف الجدول رقم (03) وجهة نظر المستجوبين حول أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية ذات جودة عالية تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي وتحقيق أهدافه، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين (2.48 و2.77)، وبانحرافات معيارية (0.481 و0.742)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية عالية الجودة مع ملاحظة إجابات محايد.

ويتبين لنا أن كل من العبارات 01 و02 و 04 و 05 قد تحصلت على أكبر نسبة تأييد بين بقية العبارات وذلك بأعلى متوسط حسابي (2.77)، في حين أن العبارة رقم 09 والمتعلقة بـ" تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها" قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي (2.48).

كما نلاحظ من الجدول موافقة المستجوبين على أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية عالية الجودة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور الأول (2.69)، كما أن الانحراف المعياري للمحور الأول (0.343) أي أقل من الواحد ما يفسر عدم تشتت للعبارات.

و من خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الأول أن المؤسسات الاقتصادية توفر معلومات مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، إلا أن المتوسط المرجح العام للمحور 2.69 يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 09 " تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها" قد تحصلت على متوسط حسابي (2.48) وبنسبة موافقة 62% وهي العبارة التي تمثل أهم ما يحتاجه مستخدمو المعلومة المالية من أجل اتخاذ قراراتهم المالية خصوصا فيما يتعلق بتحليل الوضعية المالية والتي بهذه النسبة لا يمكن أن تخدم الهدف العام من الإفصاح بشكل واضح.

3- تحليل وتفسير مناقشة المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بأهمية تحقيق الخصائص الأساسية لمعلومة مالية ذات جودة عالية وفق النظام المحاسبي المالي :

3-1 خاصية القابلية للفهم:

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية القابلية للفهم في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

- **Ho** لا تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛
- **H_1** تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.

يصف الجدول رقم (04) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للفهم ، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لخاصية القابلية للفهم تراوحت بين (2.64 و2.75)، وبانحرافات معيارية (0.496 و0.607)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 01 "المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها بسهولة" قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2.75)، وتحصلت العبارة رقم 02 "يشجع النظام المحاسبي المالي

الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة"، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية قابلية الفهم (2.53) الشيئ الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية قابلة للفهم تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية قابلية الفهم وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ(0.804) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها " تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية قابلة للفهم، إلا أن المتوسط المرجح العام لخاصية القابلية للفهم 2.53 يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 02 "يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة" قد تحصلت على متوسط حسابي (2.64) وهي العبارة التي تمثل أهم ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي وهو تشجيع الاستثمار التي تسعى إليه الجزائر، وذلك من خلال تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS من أجل جعل القراءة المالية ممكنة من جميع المتعاملين الاقتصاديين.

3-2 خاصية الملائمة :

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية الملائمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

- **Ho** لا تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛
- **H_1** تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.

يصف الجدول رقم (05) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ملائمة، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لهاته الخاصية تراوحت بين (2.35 و2.65)، وبانحرافات معيارية (0.647 و0.744)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 01 " يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة " قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2.65)، وتحصلت العبارة رقم 02 " يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم."، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية الملائمة (2.53) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية ملائمة في توفير متطلبات جودة المعلومة المالية.

كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية الملائمة وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ(0.826) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها " تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية ملائمة، إلا أن المتوسط المرجح العام 2.53 يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 02 "يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم" قد تحصلت على متوسط حسابي (2.35) ونسبة إجابة متوسطة بـ 50.7 بالمائة من إجابات العينة المستجوبة.

وعليه نستخلص أن النظام المحاسبي المالي حسب إجابات عينة الدراسة لا يساعد بشكل مفيد مستخدمي المعلومة المالية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية للمؤسسة.

3-3 خاصية القابلية للمقارنة :

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية القابلية للمقارنة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

- **Ho** لا تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛
- **H_1** تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.

يصف الجدول رقم (06) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للمقارنة، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لهاته الخاصية تراوحت بين (2.71 و2.87)، وبانحرافات

معيارية (0.342 و0.632)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة كبيرة على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 03 "إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية" قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2.87)، وتحصلت العبارة رقم 02 "يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تخص الدورة السابقة مما يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة للمؤسسة أو مع مؤسسات أخرى"، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية قابلية المقارنة (2.85) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية قابلة للمقارنة تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية القابلية للمقارنة وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ(0.472) بحيث تعتبر درجة ارتباط مقبولة أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها " تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية قابلة للمقارنة، خصوصا وأن المتوسط المرجح العام 2.81 يعتبر مؤشرا مقبولا بشكل كبير.

3-4 خاصية الموثوقية :

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية الموثوقية في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

- **Ho** لا تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛
- **H_1** تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.

يصف الجدول رقم (07) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية موثوقة، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لهاته الخاصية تراوحت بين (2.51 و2.76)، وبانحرافات معيارية (0.516 و0.685)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة كبيرة على العبارات التي تقيس مدى إمكانية

النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات موثوقة من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 05 "ينص النظام المحاسبي المالي على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح " قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى متوسط حسابي (2.76)، وتحصلت العبارة رقم 04 "يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها " على أدنى متوسط حسابي (2.51)، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية الموثوقية (2.60) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية موثوقة تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية الموثوقية وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ(0.850) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها " تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات موثوقة، وقد بلغ المتوسط المرجح العام 2.60 يعتبر مؤشرا مقبولا نسبيا، إلا أن إجابات المستجوبين بالنسبة للعبارة رقم 04 " يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.51) والذي يفسر على أن الممارسة المحاسبية في الواقع العملي لم تشهد تغييرا محسوسا بالنظر إلى تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إعداد القوائم المالية، والتي تهدف إلى خدمة جميع الفئات المستخدمة للمعلومة المالية.

4- تحليل وتفسير ومناقشة المحور الثالث من الاستبيان المتعلق بأهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة :

يصف الجدول رقم (09) وجهة نظر المستجوبين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية ، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين (2.36 و2.72)، وبانحرافات معيارية (0.452 و0.799)، وهذا ما يدل على

موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية عالية الجودة مع ملاحظة إجابات محايد.

ويتبين لنا أن كل من العبارات 06 و09 قد تحصلت على أكبر نسبة تأييد بين بقية العبارات وذلك بأعلى متوسط حسابي (2.72)، في حين أن العبارة رقم 01 والمتعلقة بـ" يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية" قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي (2.36).

كما نلاحظ من الجدول موافقة المستجوبين على أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية (2.51)، كما أن الانحراف المعياري للمحور الأول (0.361) أي أقل من الواحد ما يفسر عدم تشتت للعبارات.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الثالث أن إجابات العينة المستجوبة كانت موافقة على عبارات توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إنتاج معلومات ذات جودة عالية، والذي يفسر على أن النظام المحاسبي المالي هو مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، مما ينتج عنه تقليل فروقات الممارسة المحاسبية والتقريب أكثر في القراءة المالية للقوائم المالية، إلا أننا لاحظنا عدم إجماع المستجوبين حول العبارة 01 والتي مفادها " يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية"، والذي يفسر من خلال أجوبة عينة الدراسة أن النظام المحاسبي المالي وبالرغم من توافقه الكبير مع المعايير المحاسبية الدولية حول الجهة المستخدمة للمعلومة المالية إلا أنه على أرض الواقع تبقى مصلحة الضرائب هي الفئة الأكثر مستخدمة للقوائم المالية عكس باقي الفئات، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالعبارة رقم 02 "تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية" لم تلقى بإجماع عينة الدراسة والذي يفسر على عدم التوافق بين مختلف المنظمات المهنية والمحاسبين حول الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية وكذلك الخصائص الثانوية (الداعمة) للمعلومة المالية.

5- مقارنة إجابات الأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة :

اختبار الفرضيات الخاصة بموافقة الأكاديميين والمهنيين على أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة:

Ho : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة؛

H_1 : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة.

جدول رقم (11): نتائج اختبار(T) حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة حسب رأي المهنيين والأكاديميين :

المتغير	لمتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية
المهنيين	2.58	0.293	46	0.917	0.364
الأكاديميين	2.48	0.436			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول رقم (10) وجهة نظر المستجوبين كل من فئة المهنيين و فئة الأكاديميين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة؛، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لفئة المهنيين تراوحت بين (2.00 و2.69)، وبالنسبة لفئة الأكاديميين فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.37 و2.73) وهذا ما يدل على موافقة متوسطة على العبارات التي تقيس أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة، ويتبين لنا أن العبارة رقم 02 "تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية" لم تلقى إجماع بين الفئتين حيث لاحظنا فرق في المتوسط الحسابي حيث وافق الأكاديميين على العبارة 02 بمتوسط حسابي(2.00) وهي نسبة منخفضة، ووافق المهنيين على العبارة بمتوسط حسابي (2.53) وهي نسبة مقبولة.

ومن خلال الجدول رقم (11) نرى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي النظر للأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة، حيث بلغ اختبار (T) (0.364) عند مستوى الدلالة (0.05) وهي بالتالي أكبر ومنه نقبل فرضية العدم.

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع من خلال دراسة دور جودة المعلومات المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، وهذا بالوقوف على مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تساهم في تعزيز أهداف الإفصاح العام، وكذلك حاولنا دراسة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية عالية الجودة، وكذلك سعينا إلى معرفة مستوى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في إنتاج معلومات عالية الجودة، ومن خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة نستنتج ما يلي:

- ✓ موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة مقبولة وتأييدهم حول توفير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمعلومات مالية ذات جودة عالية تخدم أهداف الإفصاح العام؛
- ✓ اتفاق أغلبية أفراد عينة الدراسة بأن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية ذات جودة عالية؛
- ✓ أثبتت النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية موافقة المستجوبين على أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة.

الخاتـــمة:

حظي موضوع جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي باهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين، حيث تعتبر المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق نجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستقرار وبقاء المؤسسة.

..وفي دراستنا هذه حاولنا تناول موضوع جودة المعلومة المالية من حيث مساهمتها في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، من خلال تحقيق هدفه الرئيسي وهو تلبية احتياجات مختلف مستخدمي المعلومة المالية، ولهذا اقتضى الأمر بنا إلى معالجة إشكالية البحث من خلال فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث حاولنا من خلال الجانب النظري عرض أهم الدراسات السابقة في الموضوع، كما تناولنا فيه أهم ما جاء في النظام المحاسبي المالي من أجل تقديم معلومات مالية بجودة عالية، أما في الجانب التطبيقي تناولنا دراسة ميدانية من خلال الاستبيان.

وعليه يمكن إبراز نتائج الدراسة والتوصيات والأفاق فيما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

1- بالنسبة للفرضية الأولى و المتمثلة في (توفر المؤسسات الاقتصادية معلومات مالية تساهم في تحقيق أهداف الإفصاح العام). فقد تم اثباتها و ذلك من خلال النتائج التالية :

- تفصح المؤسسات عن جميع المعلومات المالية الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية؛
- المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات تعكس صورة نشاطها الاقتصادي؛
- تتوفر المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات على جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- اعتماد المؤسسات الاقتصادية الكبيرة على دعم الدولة أثر بنسبة كبيرة على أهمية جودة المعلومة المالية؛
- المعلومات المالية التي توفرها المؤسسات موجهة بالدرجة الأولى إلى فئة معينة هي مصلحة الضرائب؛

2–بالنسبة للفرضية الثانية و المتمثلة في (يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية بجودة عالية.)فقد تم اثباتها و ذلك من خلال النتائج التالية :

يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية مفهومة وذلك من خلال المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية؛

- يقدم النظام المحاسبي معلومات تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية؛
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للمقارنة من خلال إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية، وكذلك بتوفيره لمعلومات مالية تخص الدورة السابقة؛
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة من خلال تغليبه للجانب الاقتصادي على الجانب القانوني

3– بالنسبة للفرضية الثالثة و المتمثلة في(يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في توفير جودة المعلومات المالية) فقد تم إثباتها و ذلك من خلال النتائج التالية :

- تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية جعله يولي اهتماما كبيرا للأطراف المستخدمة للمعلومة المالية؛
- توافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية فيما يخص جودة المعلومة المالية وأهداف الإفصاح العام.

- **اقتراحات البحث :**

بناءا على النتائج التي تحصلنا عليها في ضوء هذه الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

1- لا بد من وجود سوق مالي (بورصة)، نشط من أجل استخدام المعلومات المالية بشكل ايجابي أفضل؛

2- ضرورة ايلاء المؤسسات الاقتصادية أهمية أكبر حول أهمية توفير معلومات مالية بجودة عالية؛

3- إصلاح اقتصادي يشمل اعادة هيكلة نظام الاقتصاد الجزائري بما يتلائم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية خصوصا في ضوء تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية؛

4- رسكلة المحاسبين ومراجعي الحسابات بشكل قانوني وشروط عمل جديدة تضمن تأهيلا علميا ومهنيا لمهنة المحاسبة في الجزائر؛

5- تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وضرورة الربط بينه وبين التطبيق على الواقع؛

- **آفاق البحث :**

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك الكثير من المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر أهمهـــا:

1- تقييم البيئة الاقتصادية والمحاسبية بعد 05سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي عليها؛

2- المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية؛

3- مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي في النظام المحاسبي المالي.

المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1-طارق عبد العال حماد، التقارير المالية- أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

2-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة 2013.

- **الرسائل الجامعية:**

3- ماجد اسماعيل ابو حمام، رسالة ماجيستر بعنوان" أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – غزة، 2009..

4- بدر الزمان، رسالة ماجستير بعنوان" فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

5- خير الدين قريشي، بعنوان"دور المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الافلاس، دراسة عينة من الشركات الجزائرية، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،20112.

6- عبد القادر دشاش، بعنوان "أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2009 – 2010، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013.

7- أحلام عباس، بعنوان "أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية ، مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

8- بالعيد محمد الكامل، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

- **الملتقيات:**

9- جودي محمد رمزي، مداخلة بعنوان "اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات "، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة يومي 06-07 ماي ماي2012.

10- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان "نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي "، الملتقى العلمي الدولي حول"الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 298

11- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخلة بعنوان "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر-النظام المحاسبي الماليSCF-"، الملتقى العلمي الدولي حول"الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011.

- **القوانين:**

12- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض الواردة في القانون 11/07 من النظام المحاسبي المالي.

13- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المراجع باللغة الأجنبية

14- Ana Lalevic Filipovic, Rivised Qualitative Characteristics Of Financial Statements as Precondition For Strenghtening Information Power On Capital Market Faculity Of Economic, University Of Montenegro, 2012,p Montenegro.

15- Hoglar Daske And Gunther Gebhardt, International Financial Reporting " Standards And Expert's of Disclosure Quality ",2006 ,p Australia.

16- Suzanne Boelens, Geert Braam, Fredy van Beest, Financial Reporting "Measuring qualitative characteristics", Roudboud Univercity Nijmegen,2009, p The Netherlands.

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	XI
قائمة الملاحق	X
المقدمة العامة	ب
الفصل الأول : الدراسة النظرية لجودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي	1
تمهيد	2
المبحث الأول : الجانب النظري للدراسة	3
المطلب الأول : ماهية جودة المعلومة المالية	3
1- مفهوم جودة المعلومة المالية	3
2- العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية	3
3- مستخدمي المعلومة المالية	4
4- خصائص جودة المعلومة المالية	5
المطلب الثاني : قياس جودة المعلومة المالية والمحددات الأساسية لها	8
1- قياس جودة المعلومة المالية	8
2- المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية	9
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية	10
1- مفهوم جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي	10
2- طرق القياس والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي	11
المطلب الرابع : الإفصاح المحاسبي	12
1- مفهوم الإفصاح المحاسبي	12
2- أنواع الإفصاح المحاسبي	12
3- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	14

4- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي..... 15
5- الأساليب العامة للإفصاح المحاسبي..... 15
المبحث الثاني : الدراسات الأدبية السابقة..... 17
خلاصة الفصل..... 22
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية..... 23
تمهيد..... 23
المبحث الأول : طرق وأدوات الدراسة..... 26
المطلب الأول : الطرق المتبعة في الدراسة..... 26
1- مجتمع عينة الدراسة 26
2- بيانات الدراسة وأدوات جمعها..... 27
3- هيكل الاستبيان..... 28
المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستعملة..... 29
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها 29
المطلب الأول : نتائج الدراسة..... 30
الفرع الأول :النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة..... 30
1- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي..... 30
2- توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي..... 30
3- توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة..... 31
4- توزيع العينة حسب التخصص العلمي..... 31
الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان..... 32
المطلب الثاني : اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة..... 39
خلاصة الفصل..... 47
الخاتمة..... 49
قائمة المراجع..... 52
الملاحق..... 55
الفهرس..... 70